

المبحث الخامس

علاقة التأويل بالدرس اللغوي

علاقة التأويل بالدرس اللغوى

تقديم:

التأويل مطلب ملح فى الحياة الفكرية للشعوب، اتُّخذ على سبيل الاجتهاد الذى قد يقرب من الحقيقة أحياناً أو يبعد عنها أحياناً أخرى؛ وذلك إذا عُدَّت الحقيقة غاية يدرك كل إنسان طرفاً منها، وهو فى واقع الأمر لا يستطيع الإحاطة بها أو أن يدركها فى شمولها. لا ريب فى أن هذا المفهوم ينسجم لدى علمائنا القدامى فى مجال اللغة ويتناغم مع التصور العام للثقافة العربية الإسلامية فى جانب تأويل النصوص الدينية على وجه الخصوص؛ وهذا يبتعد فى الوقت نفسه عما تنزع إليه بعض الاتجاهات المعاصرة المنبثقة عن التأثير بمفهوم «النظام اللغوى» والتى رأت أن الفعل الإنسانى حين يكتشف «النظام» فى الظاهرة المحددة للبحث والدرس إنما هو يكتشف فى الحقيقة بناء المعرفة ذاته؛ والأمر ليس كذلك؛ لأن الباحث لا يتوحد مع موضوع بحثه توحدًا للسبب السابق وبأن ثمة فرقاً بين مهمة الباحث التى تريد وضع الظاهرة المدروسة فى نسق ونظام وبين حركة الظاهرة ذاتها، إذ من الطبيعى أن يختلف كلام الدارس اللغوى (النحوى) عن كلام أبناء اللغة. ولا ريب فى أن اللغة أداة تتخذ لفهم العالم وتأويله وتفسيره بواسطة رموزها، وهى آلية لفهم اللغة نفسها، وإن اكتشاف نظامها يتحقق من خلال رموزها وعلاماتها، والحديث عنها يتسم بالصعوبة والتدقيق والتحري والتعقيد. إن العلوم اللغوية شاركت غيرها من العلوم وتبادلت معها التأثير والتأثر وواجهت جملة من الصعاب، فقد اتهم النحاة

بالغلو في التأويل؛ لأن بعضهم زعم بأنهم خلطوا في تأويل النصوص بخاصة بين «المعنى الشكلي الظاهر» وبين «المعنى الفلسفي المجرد» وبأنهم عدوا المعنى الأخير أساساً لما يجب أن تؤديه النصوص وإن تعذر لهم ذلك أكملوه بالبنى الافتراضية والظنون ! ولكن واقع الاستعمال اللغوي يوجه إلى أن لكل حدث محدثاً؛ فإذا وجد الفعل في اللفظ استلزم استكمال الفاعل، وهذا يستدعى التقدير أو التأويل، ولا يستقيم الإسناد إلا بعنصره: المسند والمسند إليه، وإذا تعذر ذكر أحدهما في الجملة استدعى ذلك التأويل أيضاً، مما قاد إلى الاختلاف وتتابع تفريعه وتنوع الرأي في هذه الآلية بين العلماء والباحثين. فهل كان بحث مدى اتساق النص المستعمل أو المدونة مع القاعدة الجاهزة المسبقة هو المبرر الجاد الذي يسوغ التأويل كالذي ذكره السيوطي لأبي حيان في شرح التسهيل لقواعد النحو التي وقع الخروج عن أصلها فلزم التأويل كي يقع الرجوع إليها؟: «التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول»^(١). وهل التأويل الذي يحتكم إلى الاستعمال اللغوي ولا يتعداه ويتحرى في تأويل الكلام المقدر ما كان مفهوماً من التركيب ضمن سياقه هو المطلوب أو أن التركيز على آلية العناصر في الصورة الشكلية وفحص التأليف الحاصل بينها مع إبعاد تدقيق الأصول هو الأنسب؟ وفي إطار هذا المنظور أردنا تقريب بعض المسائل في محك علاقة التأويل بالدرس اللغوي من خلال العناصر التالية:

أولاً- في معنى التأويل والمجازبة بينه وبين العلوم.

ثانياً- في أصول التأويل وأثره في البحث اللغوي.

ثالثاً- تنوع ألفاظ التأويل.

رابعاً- النحاة والتأويل.

خامساً - محصلة الدراسة.

سادساً - الهوامش والتوضيحات.

أولاً - فى معنى التأويل والمجازبة بينه وبين العلوم:

تجاذبت العلوم الإسلامية مصطلحات كثيرة استخدمت مشتركة فيما بينها. والتأويل من المصطلحات التى استعملت فى علمى التفسير والكلام على السواء. وقد قصد به فى كتاب الله العزيز حقيقة المعنى الذى يؤول اللفظ إليه، وهى الحقيقة الموجودة فى الخارج^(١) بيد أن معناه عند قدماء الفقهاء والمحدثين: التفسير و البيان. ولكن معانيه: الرجوع: آل إليه الشئ يؤول أولاً ومآلاً إذا رجع، وبمعنى السياسة: آل الأمير رعيته: ساسهم، وبمعنى الولاية: آل على القوم أولاً وإيالةً وإيالة: ولى. وبمعنى الإصلاح: ائثال المال أصلحه. والآلة: الأداة. والإيالة السياسة. والإيالات: الأودية والمآل: المرجع. ومآل الكلام: مفاده. وأول الشئ إليه: رجع إليه وصيره، وأول الكلام تأويلاً وتأويلاً وتأوله: دبره وقدره وفسره، وأول الرؤيا: عبرها، وتأول فيه الخير: توسمه وتحراه.^(٢)

وإن كان التأويل يلتقى مع التفسير فى معنى الإيضاح والإبانة فإنه يختلف عنه؛ لأنه ينفرد بالاستدلال على المعنى أو الحكم المراد بأدلة من خارج النص أو بترجيح أحدها بالقرائن. إنه ينفرد بما دقَّ معناه ولم يتضح حكمه من ظاهر النص فتعوزه الأدلة والقرائن. وقد روى الزركشى (ت ٧٩٤هـ) لأبى نصر القشرى (ت ٤٦٦ هـ) فى هذا المعنى قوله: "ويعتبر فى التفسير الاتباع والسمع وإنما الاستنباط فيما يتعلق بالتأويل"^(٣) وقال هو فى السياق نفسه: "التفسير والتأويل واحد بحسب عرف الاستعمال والصحيح تغايرهما"^(٤). أما ما ينفرد به التفسير فوضوح المعنى من ظاهر النص وموافقة الأصول العامة له بمعرفة نزول الآية وسورتها وأقاصيصها والإشارات النازلة فيها ثم ترتيب مكّيها ومدنيها ومحكمها ومتشابهها وناسخها ومنسوخها وخاصها وعامها ومطلقها ومقيدها ومجملها ومفسرها"^(٥) دون حاجة إلى الاستدلال عليها من خارج النص ولا أن تطلب له قرينة ترجحه؛ وذلك لأن المعنى واضح بظاهر النص ذاته.^(٦)

إن (التفسير والتأويل) كليهما تلازما في التاريخ الإسلامى؛ لذا حدّد العلماء خصائص كل منهما وبينوا عدم استغناء أحدهما عن الآخر. ورغم تكلمة بعضهما بعضاً خلال العصور الإسلامية رأى بعضهم^(٨) بأنه من الخطأ أن يعتقد طوال هذه العصور أنها معاً من عمل العلماء المسلمين واجتهادهم الذين فسّروا القرآن الكريم واستنبطوا أحكامه؛ فليس من عمل هؤلاء العلماء الأفاضل واجتهادهم إلا (التفسير)؛ لأنه علم مكتسب له موضوعه هو القرآن الكريم، يبين معانى آياته الكريمة، ويوضحها. وله منهجه بأن يطلب من القرآن أولاً، ومن استنفذ طاقته في ذلك طلبه من السنّة الشريفة؛ فإن لم يجد رجوع إلى الصحابة؛ على أن يضاف إلى ذلك الإمام بعلوم اللغة والنحو والصرف والاشتقاق والمعانى والبيان والبدیع والقراءات وأصول الدين وأصول الفقه وأسباب النزول والقصص والتاريخ والناسخ والمنسوخ والفقه والحديث^(٩). وأضاف السيوطى إليها علم الموهبة، يورثه الله تعالى لمن عمل بما علم^(١٠). ثم إن للتفسير نتائج هى توضيح آى الذكر الحكيم وبيان مقاصده ومراميه، يستفاد به فى العبادة وفى المعاملة. أما التأويل المذكور فى القرآن الكريم فعلم إلهى لتعلقه بالغيب اختص به الله سبحانه نفسه، لا يعلمه إلا هو أو من اختارهم من عباده واصطفاهم كالنبي محمد - صلى الله عليه وسلم - ويوسف الصديق والخضر - عليهما السلام -. والغيب دنيوى وأخروى، وعلى هذا يكون التأويل الغيبى قسمين: تأويل غيبى متعلق^(١١) بالدنيا: (دنيوى)، وتأويل غيبى متعلق بالآخرة: (أخروى).^(١٢)

ولا ينطبق تأويل العلماء على التأويل الغيبى الذى اختص الله عز وجل به ذاته أو بعض من اصطفاهم من أنبيائه؛ فما المراد بهذا التأويل الذى شاع ذكره عند هؤلاء العلماء الأفاضل؟ الجواب: ليس تأويل هؤلاء العلماء إلا تفسيراً بالرأى، والرأى ما ارتآه الإنسان واعتقده وهو يطلق على الاعتقاد وعلى الاجتهاد وعلى القياس^(١٣)، ومنه قيل: أصحاب الرأى وهم معتمدو القياس فى الفقه الذى كان ذا صبغة عقلية، غلبوا فيه الأخذ بالرأى والقياس.

إذن يتبين من هذا أن العلماء قصدوا معنى الاجتهاد الذى كان منهم فقهاء وعلماء؛ فحصلوا فى إطاره وجه القياس والمعنى المستنبط من الأحكام وبنوا عليها الحوادث.^(١٤)

ولما كان القرآن الكريم محور العلوم الإسلامية وهى أدوات فهمه وآليات توضيحه وإبائه فإنها تجاذبت فيما بينها بعض الألفاظ وتبادلت التأثير والتأثر؛ وعلى هذا فالتأويل فى النحو تأثر بطريقة تأويل الباحثين فى غيره من العلوم التى رافقته، كان أهمها علم التفسير من خلال التفسير بالرأى الذى هو اجتهاد. وقد تدرج مصطلح التأويل لدى الدارسين اللغويين من معنى "التفسير والشرح" إلى معنى التعليل للظاهرة النحوية مختصاً بالعبارة والتركيب لا غير دون المستويين: الصوتى والصرفى، وبُنِيَ على أربعة أسس^(١٥):

الأول: التصور النظرى عند التأويل العقلى الذى يهدف إلى جعل النطق متسقاً مع نظرية علمية أو مع تصور مسبق وذلك بافتراض هذا النطق فى صورة أخرى ليكون مقبولاً فى الحالة التى ورد عليها؛ فيكون التعليل بالتأويل العقلى عبارة عن افتراض لغوى يفترضه عقل النحوى يعلل به صحة الكلام المنطوق مع القواعد النحوية التى يؤسس عليها مذهبه.

الثانى: النطق الأصلى.

الثالث: النطق المؤول.

الرابع: المصطلح الدال على التأويل.

إنه لا يعزز مفهومه باعتباره وجهاً من وجوه الحقيقة فحسب وإنما هو كذلك لا يعتد بالنمذجة وهو يكرس الاختلاف ويراه مشروعاً ويقر حرية الفكر. وقد ساعدت المدارس النحوية والنظريات اللغوية على إشاعته وكثرة اعتماده وأدت الخلافات إلى تزايدها؛ فكان أداة للتجلية فى مواقف وكان وسيلة للإثراء فى بعضها الآخر. إنه أحد أصول النحو العربى المتمثلة فى: القياس والتعليل والتأويل والعامل. وأداة من أدوات التعليل المحددة فى القياس والتأويل والعامل.

ثانياً - فى أصول التأويل وأثره فى البحث اللغوى:

وقد ارتأينا أن نجيب فى هذا على جانب التأثير والتأثير فيه وانتقاله إلى البحث اللغوى فى أطر المدارس النحوية المشهورة. وهل كان التأويل راجعاً إلى الأصول المعتمدة وإلى النظريات المنتهجة فبدأ فطرياً ثم تدرج إلى النظر العقلى مع تطور الظروف وتنوع المدارس النحوية أم كان بتأثير العلوم السائدة والفرق المتجادلة وما اتبعته من مناهج وأسست عليه من أهواء؟ وسنوضح فى خضم ذلك تنوع ألفاظه بين الدارسين والعلماء متسائلين: هل جلب التأويل للدرس اللغوى الفائدة فوضح وأبان وأجلى وأثرى أم كان فى جوانب كثيرة من استعماله تجريداً بعدد فيه مستعملوه عن طبيعة اللغة وواقع استعمالها؟ هل حقاً أن ذاك التجريد وتلك التعمية المضافة والبراعة المقصودة فى التقديرات قد أفاد النحو وساهم فى شحذ الفكر ومن ثمة هل يسمح لنا ذلك بأن نقول فيه: إنه مظهر من مظاهر الإثراء فى اللغة؟

لقد دلت جهود الدارسين القدامى والمحدثين على التأويل اللغوى لأنهم اهتموا بالكلام المسموع الذى يعد حتى زماننا من أهم وسائل التفسير اللغوى. ونحن نجد أقوالاً تراثية كثيرة تؤكد هذه الفكرة وتثبتها منها: "سمعت بعض العرب يقول، وكما قال بعض العرب، ومن يقول من العرب، وسمعنا من العرب من يقول، ومن يوثق بهم" ^(١٦)، و"قد استعمله العرب" ^(١٧) "ومن ذلك قول العرب" ^(١٨) و"من سنن العرب" ^(١٩)؛ فشهادة الغير من مصادر المعرفة لأن منهج التفكير العلمى لا يرفض التواتر كمصدر للمعرفة العلمية إذ يستلزم التقدم العلمى الأخذ بالدليل النقلى ليكون تنمة لملاحظات العالم وتجاربه ^(٢٠) وعلى هذا استفاد النحاة من هذه الوسيلة المعرفية، يدل عليه استخدامهم للمسموع من كلام العرب ولغاتهم إثباتاً لمسائل اللغة. ولا شك فى أن العلم الحديث قد قبل التعليل الذى يركز على هذا النوع المعرفى.

والتأويل أحد وسائل التعليل الذى يمثل ركناً من أركان مناهج البحث فى العلوم التى عرفتھا البيئة الإسلامية فى زمن ازدهارھا كعلم الكلام وأصول الفقه والدرس اللغوى بعامة، وهو أى التعليل أمانة اليقظة العقلية التى عرفتھا البيئة الإسلامية تحت ضغوط عوامل تاريخية.

وجغرافية للدفاع عن الدين. وتلتمس هذه السمة فى علم الكلام ممارسة وفى علمى أصول الفقه.

والنحو تقنياً^(٢١). ونحن نعتقد أن التعليل عند المسلمين لم يكن ليتأثر فى بدايته بالفلسفة اليونانية ولا بالمنطق الأرسطى وإنما كان التأثير فيه داخلياً لصيقاً بالثقافة والفكر الإسلاميين المرتبطين بالقرآن الكريم باعتباره مصدراً خصباً للتعليل عندهم تعضده آيات كريمة كثيرة تحث على النظر والتدبر منها: ﴿فَاعْتَبِرُوا يٰٓأُولِى الْأَبْصَارِ﴾^(٢٢)، قال ابن رشد (ت ٥٩٥هـ): «وهذا نص على وجوب استعمال القياس العقلى أو العقلى والشرعى معاً. ومثل قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ يَنْظُرُونَ فِي مَلَكُوتِ السَّمٰوٰتِ وَالأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾^(٢٣) وهذا نص بالحث على النظر فى جميع الموجودات"^(٢٤) ثم قال: "وإذا تقرر أن الشرع قد أوجب النظر بالعقل فى الموجودات واعتبارھا وكان الاعتبار ليس شيئاً أكثر من استنباط المجهول من المعلوم واستخراجه منه وهذا هو القياس (...) وبين أن هذا النحو من النظر الذى دعا إليه الشرع وحث عليه هو أتم أنواع النظر بأتم أنواع القياس وهو المسمى برهاناً"^(٢٥) فليس بين أيدينا دليل مادى تاريخى قبل الذى ترجمه^(٢٦) حنين بن إسحاق (ت ٢٦٠ هـ) أو ابنه إسحاق بن حنين (ت ٢٩٨ هـ) وغيرهما يثبت هذا الزعم فى التأثير؛ إضافة إلى أن ما ذكر من اتصال فردى فى هذا المعنى لا يعدو أن يكون أمراً معزولاً ضيق التأثير وغير محسوم.

ولعله يحسن التذكير بالعوامل المؤدية لنشوء علم الكلام ونلفت الانتباه لأسبابها الداخلية كالقرآن الكريم والأحداث السياسية وما أفرزته من اختلاف

انتهى بتكوين فرق الشيعة والخوارج والمرجئة والمعتزلة وأهل السنة ومن بعدُ الأشاعرة والماتريدية إلى العوامل الخارجية التي نجمت عن الفتح الإسلامى الذى امتد شرقاً وغرباً فاستحدثت ظروف وجدت مسائل وأثيرت قضايا لم يجد المسلمون بدءاً من التعرض إليها فيما بينهم أو مناقشتها ومجادلة غيرهم من أصحاب الديانات والملل الأخرى فيها^(٢٧). ومن هنا يسهل علينا تصور تأثير علم الكلام فى الدرس اللغوى بخاصة حين نعلم أن كثيراً من أعلام النحو فى البصرة والكوفة كانوا متكلمين^(٢٨) ومعتزلة.

ولما بنى الدارسون اللغويون الأوائل على ما سمعوه من مرويات أحكاماً لغوية طبعوها بالشمول غير أنهم حين اصطدموا بقضايا لا توافق تلك الأحكام التى قرروها لجئوا إلى الرأى أو القياس بتقدير أمثلة وأوضاع لغوية وصور تعبيرية. ولكن ذلك لم يكن يحل بنجاعة ما اعترضهم من المسائل فلم يجدوا وراء ذلك إلا تأولها بما يخالف ما هى عليه فى ظاهرها تأولاً بعيداً أحياناً فأوجدوا صوراً من التعابير لم يكن ليقصدها المتكلم فى استعماله اللغوى أصلاً، وأخضعوها إخضاعاً للقياس والتأويل ليس باعتبارهما أداتين لتفسير اللغة وإنما كأداتين لصنعها. ولم يسلم من ذلك حتى القرآن الكريم عندما يبدو لهم ظاهره مخالفاً لأحكامهم المصنوعة. وبهذا أصبح القياس لدى البصريين أصلاً من أصول الدرس النحوى وقائماً على منهج علماء الكلام فى الاعتداد بالعقل والقياس فجردت مسائله وبعُدت عن الدراسة السابقة المتميزة بالفطرية^(٢٩) التى مثلتها مدرسة المحدثين القائمة على منهج اعتمد على النقل وعلى الرواية، بينما اعتمدت مدرسة علم الكلام على الاعتداد بالعقل وإصدار الأحكام العقلية حتى فى المجال الفنى وبنوا قضاياهم على التحسين والتقييح العقلين و حكموا على الشيء بأنه حسن عقلاً أو قبيح عقلاً^(٣٠) وهو المنهج الذى عرفه المعتزلة من علم الكلام أولاً فلسفة اليونان ومنطقهم لاحقاً كعدة للذود عن العقيدة الإسلامية أمام أصحاب النحل والعقائد من غير المسلمين. وهو المنهج كذلك الذى رأيناه قد أثر فى المحيط الدراسى داخل المجتمع

الإسلامى ونتج عنه المحدثون والنحاة القياسيون، تمخض عنه صراع بين المحدثين وغيرهم فتمرموا من منهج المتكلمين ومن الفقهاء الذين تخلوا عن الرواية وقللوا من رواية الحديث وهاجموا النحاة البصريين؛ لأنهم نهجوا منهج الفقهاء وسلكوا مسلك المتكلمين فى الرفع من سلطان العقل والاعتداد به فى تحليل مسائل اللغة لكونهم ساروا على درب المناطقة.^(٣١)

وطال التأويل نحاة الكوفة على أيدى أئمة ثلاثة أولهم أبو جعفر الرؤاسى من القرن الثانى الهجرى وهو رئيس الشيعة التى كانت تنزع للتأويل لنصرة مذهبها. وقد رأى بعضهم بأنه: الذى نقل مبحث التأويل إلى اللغة؛ لأنه مؤسس المباحث اللغوية فى الكوفة، ولعل ما يوحى بهذا ما رآه الزبيدى (ت ٣٧٩ هـ) حين ذكر بأنه أستاذ أهل الكوفة فى النحو^(٣٢). وما ذهب إليه ابن النديم (ت ٣٨٥ هـ) بأنه أول من وضع من الكوفيين كتاباً فى النحو^(٣٣). وبما أن الشيعة كانوا شديدي التعلق بالتأويل فلا مناص من أن ينتقل التأويل كوسيلة من وسائل التعليل اللغوى إلى مبحث الدرس اللغوى.

ثانيهم أبو حنيفة (ت ١٥٠ هـ) الذى عرف بالقياس الفقهى^(٣٤) الذى يعرفه علماء الأصول: "حد معلوم على معلوم فى إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما" أو هو "إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر منصوص على حكمه لاشتراك فى علة الحكم"^(٣٥).

وإذا كان القياس أحد وسائل التعليل فإن الدارسين ذهبوا إلى أن أبا حنيفة أول من أدخله إلى العالم الإسلامى. ويتبين لنا هنا أن انتقال القياس من الفقه إلى الدرس اللغوى إنما هو لاعتماده فى التعليل وما يقرب هذه الفكرة أكثر امتزاج العلوم وتداخلها آنئذ؛ لذا كان المسجد الجامع فى الكوفة يومها موضع التأثير والتأثير بين الفرق.^(٣٦)

أما الثالث فالكندى (ت ٢٥٢ هـ)^(٣٧) الملقب بفيلسوف العرب؛ لأنه من كندة

العربية وهو من الكوفة التى كان والده أميراً عليها. معنى هذا أنه عالم كوفى إلى جانب العالمين السابقين، وأول متفلسف إسلامى على منهج اليونان؛ لذا اهتم بالتعليل^(٣٨) وألف فيه رسالة بعثها إلى المأمون، ولما ألف رسالته فى العلة والمعلول وغيرها من الكتب الفلسفية الكثيرة^(٣٩) فلا نتصور ألا يطلع علماء اللغة الكوفيين آنئذ عليها كأبى جعفر الرؤاسى ومعاذ الهراء والكسائى، ناهيك أنهم جميعاً قد تتلمذوا على البصرة التى مارس علماءها التعليل فى النحو حين بحثوا الحالات الإعرابية بأواخر الكلمات إلى جوار ظواهر لغوية كالحذف الذى تبين أنه مظهر من مظاهر التأويل. قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ) هو على سبيل الاتساع بمعنى مجاز الحذف، وقدم أمثلة جاءت على سبيل الاتساع والاختصار منها قوله تعالى: ﴿وَسَقَلِ الْقَرْيَةُ﴾^(٤٠): "إنما يريد أهل القرية، فاختصروا عمل الفعل فى القرية كما كان عاملاً فى الأهل لو كان هاهنا"^(٤١) ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللّٰهِ﴾^(٤٢) قال: "وإنما هو: ولكن البرُّ من آمن بالله واليوم الآخر"^(٤٣).

وقد خصص ابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) للحذف باباً أسماه (باب فى شجاعة العربية) منه الحذف فى الجملة كقولك: تالله لقد فعلت. أصله: أقسم بالله، حذف الفعل والفاعل وبقيت الحال - من الجار والجواب - دليلاً على الجملة المحذوفة. ومثّل لحذف المفرد حذف المبتدأ من قوله عز وجل: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَتُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلَّغٌ﴾^(٤٤) أى ذلك بلاغ أو هذا بلاغ، وكحذف الخبر مثل قولك فى الإجابة عن من عندك؟ فتقول: زيد. والتقدير المؤول: زيد عندي، وكحذف المضاف من قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾^(٤٥) أى البرُّ برٌّ من اتقى؛ لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، وهو على الأعجاز أولاً، منه بالصدور^(٤٦) يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَسَقَلِ الْقَرْيَةُ﴾.

وتوفرت أسباب كثيرة عملت على انجذاب النحاة إلى تقديرات وزيادات مفتعلة أوقعتهم فى التمحّل الذى انعدم فيه الهدف التعليمى كالحلافات المذهبية^(٤٧)

والنزاعات الشخصية^(٤٨) وطلب الرزق لدى الخلفاء والذي خلق نوعاً من التنافس بين بعض النحاة للتميز وإبراز المقدرة والتمكن ليبقى بالبلاط فتكلفت التجديد من خلال النوادر والطرائف الإعرابية. وكإغفالهم الاختلاف في اللهجات بين القبائل العربية وكالضرورة الشعرية، والخلافات المدرسية ما بين البصرة والكوفة، وكتلك الأشكال المعروفة في مؤلفات النحو التي تناولت الأمهات في النحو بالشروح ثم كان لبعض هذه الشروح حواش أو كان لبعض الحواشي تقاريرات، وربما كانت لهذه التقارير تعليقات، ولتصور الزيادات التي تضاف في ذلك بنية التجديد عن صاحب هذه الشروح أو الحواشي أو التقارير أو بخلفية التنافس فقاد هذا إلى التمحل والإلغاز في مسائل لغوية كثيرة لا علاقة لها بالدرس اللغوي الطبيعي^(٤٩).

ونحن نوافق أحد الدارسين حين قال: إن الحذف والزيادة والعوض والتقدير وغيرها من العوارض الإعرابية يكون كلاهما مقبولاً إذا كان من شواهد اللغة سواء أكان ذلك من القرآن الكريم أم من الشعر أم من النثر؛ على أن تكون عوارضها الإعرابية ذات غرض مدرسي ينسجم مع المنهج المعيارى لأنها إذا جانبت ذلك تصبح غير مقبولة وبالتالي لا حاجة لنا بها؛ وبمعنى آخر "إن الحذف و الزيادة والتأويل والعوض وغيرها من الآفات الإعرابية يكون مقبولاً إذا كان يمس الصنعة النحوية الصرفية أما ما له علاقة بالنظم البياني والتركيب البلاغى فليس من النحو فى شىء ومن ثم كان تطبيق المنهج المعيارى عليه خطأ جسيماً"^(٥٠).

وإذا كان من المفيد أن نبرز صلة التأويل بالنحو فليس أمامنا - فيما نعتقد - أحسن مما ذكرناه للسيوطى ناقلاً عن أبى حيان فى شرح التسهيل: "التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شىء ثم جاء شىء يخالف الجادة فيُتأول. أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم يتكلم إلا بها فلا يتأول"^(٥١). وقد تساءل محمد عيد ههنا: هل كان المقصود "بالجادة" النطق العربى وظاهر الكلام ؟ ثم أجاب بأن الأمر ليس كذلك وإنما المقصود قواعد النحو التى إذا وقع الخروج عنها لزم التأويل ليرجع الخارج عنها إليها وهو أى محمد عيد قد ذكر أنه يفهم هنا معنى التأويل عامة

"صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج إلى تقدير وتدبر وأن النحاة قد أولوا الكلام وصرّفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه".^(٥٢)

غير أن القول الذي ذكره السيوطي لأبي حيان في التأويل وأسس عليه محمد عید معنى التأويل لا يعد كافياً لتعريف التأويل وإنما هو كما ذهب إلى هذا بعضهم عبارة عن شرط يحدد لنا متى يحدث؛ لذا فهو جزء من التعريف^(٥٣). فالقول إذن يبرز بتحديد متى نؤول النص، ويوضح مجال التأويل. فإذا ورد الكلام مخالفاً ههنا للقوانين التي بين يدي النحوي فإنه من اللازم أن ينظر فيه أولاً فإن وجده لغة من اللغات أحجم عن تأويله؛ لأن سبب الخلاف فيه راجع لاختلاف اللغات ونصوا مع ذلك على عدم تأويل الشاذ؛ لأنه ليس حجة على الأصل.

ولسنا ندرى هل هناك صلة بين تأويل التفسير وتأويل النحو^(٥٤)؟ يبدو أن للتأويلين ظروفًا مختلفة ولكن ليس لدينا شك في أن تأويل التفسير قد ساعد باحثي النحو من ناحية وساعد في طريقة تناول التأويل؛ فلا ينبغي أن نغفل أبا جعفر الرّؤاسي أحد أعيان الشيعة الباطنية في القرن الثاني الهجري، وقد عظم أهل الكوفة شأنه و رأوا أغلب علومهم وقراءتهم قد أخذت عنه. له كتاب "الفیصل"، وعمّه معاذ بن مسلم الهراء النحوي المشهور. إن أبا جعفر الرّؤاسي أستاذ الكسائي والفراء ومعاصر للخليل بن أحمد وقد قيل: كل ما في كتاب سيبويه الذي ذكر وفق: «وقال الكوفي كذا» إنما قصد به الرّؤاسي^(٥٥).

وذكر محمد عید فيه: هذا أحد أئمة الباطنية قد عرفه وتأثر به أربعة من أئمة النحو: الخليل وسيبويه والكسائي والفراء فهلا يحق القول: "إن مذهبه في تفسير القرآن قد أثر في نظرتة لنصوص اللغة؟"^(٥٦) ولعل ما يدل على استفادة النحاة من تأويل التفسير محمد بن بحر الأصفهاني (ت ٣٢٢ هـ) صاحب كتاب: (جامع التأويل لمحكم التنزيل) على مذهب المعتزلة، وقد كان التأويل في عهده على صورة الصرف عن الظاهر فهل يمكن القول بانطباعات له كذلك في مسائل النحو؟

أما الفائدة التى انتقلت إلى الطريقة فى التأويل من تأويل التفسير فيمثله ما أطلق عليه سيبويه: الاتساع والاختصار فى (باب استعمال الفعل فى اللفظ لا المعنى لاتساعهم فى الكلام والإيجاز والاختصار)^(٥٧) قال فيه محمد عيد: "وهذا نفسه ما أطلق عليه المتأخرون من النحاة بعد حذف المعطوف عليه أو المعطوف وهو أحد مظاهر التأويل"^(٥٨). ويمكن القول من خلال اختلاف ظروف ظهور تأويل التفسير والنحو وما قد يعتبر لتأثير الأول فى الثانى: إن ثمة بصمات لا سبيل لإنكارها باعتبار اعتماد التفسير فيما اعتمد على أدوات منها: اللغة والعوارض الإعرابية فى إطار النحو؛ بيد أن هذه البصمات أو الانطباعات ليست مباشرة كما ذهب إلى هذا بعض الدارسين^(٥٩) مرجحًا مرجع التأويل فى النحو إلى أصول النحو ممثلة فى نظرياته مثل العامل والمعمول والتعليل والقياس ما لبث أن انجذب الدرس اللغوى إلى النظر العقلى وصار التحليل والتأويل يستهدف إبراز المقدرة والبراعة إلى حد قاد إلى الإلغاز والتعمية. ونحن نميل إلى هذا الرأى و لكن نضيف إليها الخلافات المذهبية والأهواء الشخصية للنحاة وحرصهم الشديد على طلب الرزق وإلى عدم الانتباه لاختلاف اللهجات وإلى الضرورة الشعرية وإلى اختلاف مدارس النحو وكثرة العناية بالمصنفات شرحًا ووضع حاشية للشرح، وتقاريرات وتعليقات.^(٦٠)

وتبقى الأسبقية فى الزمن بين هذه المسائل التى قد يكون التأويل مبنياً عليها وبين ما ذهب إليه كثير من الباحثين من أن الحاجة التى دفعت النحاة إلى اعتماد التأويل العقلى إنما هى اعتقادهم أن الكلام العربى لا بد أن يكون على نموذج وعلى أساس قواعد محددة لا تعرف الشذوذ ولا التناقض، أى تكون طبقاً لتصور نظرى معين. فإذا جاء كلام مخالف لهذا النموذج المحدد عندهم أو ورد متعارضاً مع القوانين أو النظريات التى أرادوها للكلام كمجيبىء المبتدأ فى غير باب من الخبر، أو يكون الاسم منصوباً بلا عامل نصب لجئوا إلى البحث عن علل ذلك، وبالتالى عمدوا إلى تأويل التركيب أو النص تأويلاً عقلياً فيفترضون ما يقبلونه فيزيدونه ما نقصه أو

يحذفون منه ما زاد عليه. إذن هنالك نظرية علمية أو تصور نظرى مسبق يعمد المؤول إلى مطابقة النطق معه بافتراض صورة أخرى نطقية ترقى به إلى قبول شكله كما هو. وأنت ترى أنه مبنى على الفروض العقلية التى أشرنا إليها سابقاً بأنه إحدى وسائل التعليل^(٦١).

وعلى أية حال إن الدرس اللغوى يرفض التأويل الذى يتجنب وصف المادة اللغوية كما هى على أساس شكلى محصور فى المنطوق من الكلام بغرض دراسة خواصها وتبنيها من أجل الوصول إلى قاعدة. ويأبى تلك الظنون والتصورات والتمارين الذهنية التى لا ترقى فى واقع الأمر لأن تكون وسيلة علمية جديرة بالتطبيق فى الاستعمال اللغوى؛ فعوض أن يتجه النظر إلى النص ليقف على صيغه وتراكيبه وما يؤديه من وظائف جراء العلاقات التى تشدها داخل النظم النحوية انجذب المؤولون عن ذلك إلى فرض القواعد فرضاً على النص أو المنطوق اللغوى لتوافق القوانين التى رأوها فى العربية نموذجاً لا ينبغى الخروج عنه، أو لتتسجم مع نزعاتهم الخاصة وما يتبعونه من مدارس نحوية أو لما يتطلعون إليه من رغبة فى الرزق من خلال إبراز البراعة النحوية والطرافة فى التأويل النحوى لدى الحكام أو فى بعض المجالس. وقد ساقهم إعمال الفكر إلى الغلو فى تأويل بعض النطوق التى اختلفت ولم يلتفتوا إلى أن اختلافها مرده التنوع اللهجى ناهيك عن السمة العامة فى ميل الشراح والمعلقين على الشروح إلى إبراز المقدرة الخاصة فى الإضافة والتجديد التى أخرجت البعض إلى الغلو والتجريد القائمين على التخريج الظنى الذى يجانب كلية الوصف الطبيعى للنص اللغوى.

وعلى هذا فالتخريج الظنى افتراضى قائم على الفروض العقلية. أما وصف المادة اللغوية على أساس ما هو ملحوظ ومنطوق فموضوعى ينطلق مما هو مسموع أو ملحوظ، يبنى الوصف فيه على معنى النص.^(٦٢)

ناهيك أن تشكل الفرق الإسلامية وما تذهب إليه من أصول كلامية يعد من بين

هذه الأسباب المباشرة التي خلقت أجواء أخرى و دوافع لمزيد من التأويل، لأن كلاً منها اعتمد التأويل وقصد إليه قصدًا بخاصة بعد أن اكتمل منهج المذهب الذى يقول به فبذل ما فى وسعه وطاقته العقلية واللغوية والنحوية من أجل تعزيزه والانتصار إليه.

وعلى هذا رأى الدارسون أن تأثر التأويل فى النحو بطريقة تأويل باحثى العلوم المرافقة له كان غير مباشر. وقد كان التفسير بالرأى أهمها، نشأ بنشأة الفرق بين مقتل عثمان بن عفان (ت ٣٥ هـ) إلى تولى معاوية بن أبى سفيان الخلافة سنة ٤١ هـ. إذ نشأ فى هذا المناخ السياسى: (٦٣)

أ- حزب عثمان، وقد كان معاوية على رأسه مطالبًا بدمه.

ب- حزب الشيعة الذين مثلوا حزب الإمام على.

ج- حزب الخوارج الذين مثلوا من خرج على معاوية وعلى كليهما وهم يرفضون التحكيم بشعار: إن الحكم لله لا للرجال.

د- والفئة التى تجنبت الخلاف فاعتزلته للعبادة والعلم ومدارسة القرآن الكريم وقد عرفوا بعد ذلك: المعتزلة.

هـ - والمتصوفة قبلهم ومن بعدهم.

وهكذا سعت كل فرقة وهى تفسر القرآن الكريم تعزز أصولها وترسخ أسس مذهبها وتؤيد المبادئ التى تؤمن بها وتعتقد بها. وتعد فرقة المعتزلة من أهمها، اتخذت من التأويل أداة لنصرة أصولها الخمسة، وقد مثل تفسير الكشاف للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) خير نموذج فى التفسير وأهمها بلا منازع، يحسن بنا وبغيرنا أن يترصد تأويله الذى وظفه بمهارة لخدمة مذهبه الاعتزالى، وقد تتبعنا ذلك فى بحث أطروحة الدكتوراه (٦٤). وعلى العموم نرى من المفيد أن نقول فى التأويل الذى تميز به الدرس اللغوى:

إن تأويلات النحاة وتعليقاتهم اللغوية كانت تمهيدًا لتصنيف الظواهر اللغوية مع المشابه لها فى جداول للكشف عن نظام اللغة ومعرفة حكمة واضعيها.

لقد اتسم الدرس اللغوى عند القدامى بغائية غير منفصلة عن المحيط الثقافى آنئذ؛ لأن رؤيتهم للعالم فى إطار ذلك المناخ الثقافى العربى الإسلامى كانت ذات طبيعة غائية باعتبار العالم مخلوقاً محدثاً لعلّة وغاية يجب على الإنسان كشفها ليدرك وظيفته ودوره فيه؛ لذا لم يكن هؤلاء القدامى ليتوقفوا عند حدود الخواص الخارجية للظواهر التى ألح عليها دعاة المنهج الوصفى وإنما حرصوا على التعليل للظفر بالحكمة والغاية.^(٦٥)

أدرك القدامى أن اللغة بناء محكم، وعرفوا أن النظام اللغوى المقصود بالاكشاف إنما هو نظام تمتلكه الجماعة لذا قال الخليل: "نظقت العرب على سجيتها وطباعها وعرفت مواضع كلامها وقام فى عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها"^(٦٦)، وهم أيقنوا مع ذلك كما ذكر نصر حامد أبو زيد أن تعليلاتهم وتأويلاتهم اجتهدات تصيب وقد تخطئ وهذا بعينه يمثل إدراكا للمسافة المعرفية التى تفصل بين الدارس وموضوعه^(٦٧)، وهو يبين كذلك أن اكتشاف النظام فى الكلام المدروس هو فى الواقع يدل على أنه يكتشف بناء المعرفى ذاته مع العلم أن الحقيقة عندهم لم تكن لتدرك فى شمولية وإنما يدرك كل إنسان جزءاً منها. ويبدو أنهم تمثلوا هذا فى درسه اللغة وهو نزوع ينسجم مع تصور الثقافة العربية الإسلامية بخاصة فى إطار التأويل.

ولسنا ندرى هل كانت تلك التمارين غير العملية التى ذكرها سيبويه مثل: «وإذا سميت رجلاً بأضرب أو أقتل أو أذهب لم تصرفه وقطعت الألفات حتى يصير بمنزلة الأساء»^(٦٨)

« وإن سميت رجلاً هراق.. وإن سميت رجلاً بتفاؤل نحو تضارب ثم حقرته فقلت تضيرب لم تصرفه»^(٦٩) كشواهد لتطبيقات للقواعد التى صارت بعدها محلاً للتوسع وإبراز المهارة وإعداد المبتدئين من النحاة هى القوسان اللذان فتحا ولم يغلقا فى إعطاء الفرصة أو تهيئة دوافعها عن غير قصد للتحرير والجنوح إلى التعمية فى التأويل اللغوى وإبراز المقدرة العقلية.

بيد أن الذى لا مفر منه هو أن التأويل فى الأساس أداة لبناء علم اللغة لدى النحاة، وهو ليس ذلك الهاجس الذى يعكس «المرض» الذى لا بد من أن نتخلص منه بذاك التضخيم الذى حاول بعض الدارسين إبرازه أوالسعى إلى إقراره، وإنما هو إحدى وسائل بناء العلم يعكس رؤية علمية لظاهرة ما فى فترة تاريخية انطلقت من مجال أساسى هو نص القرآن الكريم؛ إلا أنه أطلق على التأويل الزائغ ممثلاً لما يقدمه الخصوم حين ساد مذهب الأشاعرة فى القرن الخامس الهجرى بينما صار (التفسير) فى الوقت نفسه يمثل ما يقدمه المذهب الرسمى من تأويلات، وأصبح التأويل بعد هذا يمثل المعنى السيئ فى المنظور الدينى السائد بحيث أدى هذا إلى اعتقاد الباحثين أن الهجوم على تعليقات النحاة وأقيستهم وعللهم من المحدثين ومن المعاصرين هو صدق لذك التوجه الإيديولوجى، وإلا كيف نفسر هذا التهليل الواسع والانجذاب المثير للتساؤل^(٧٠) عند بعض الدارسين؛ كابن مضاء القرطبى الذى كان مذهبه فى النحو فى الحقيقة تجاوباً لإيقاع المذهب الفقهى الظاهرى الذى اتسمت به الدولة الموحدية على غرار انتشاره فى المشرق العربى آنئذ بفارس وبغداد والشام؟^(٧١)

ومن هنا نرى كيف اعتمد الدرس اللغوى من الفرق كلها أداة أساسية للتعبير عن نزعاتها ومشاربها المعتقدية.

ثالثاً - تنوع ألفاظ التأويل:

وقد عرف التأويل فى هذا المناخ الفكرى استعمالات لفظية نذكرها لبعض الأعلام؛ منها (التخريج) و(الترجيح): قال ابن هشام الأنصارى (ت ٧٦١هـ): "عسى زيد قائم" حكاه ثعلب ويتخرج هذا على أنها ناقصة وأن اسمها ضمير الشأن والجملة الاسمية الخبر^(٧٢) وقال أبو حيان الأندلسى. (ت ٧٥٤هـ): فى قوله تعالى: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾^(٧٣): (أشدّ) خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة لأيهم وحركة إعراب على مذهب الخليل ويونس

على اختلاف في التخريج. ﴿أَيْهَمْ أَشَدُّ﴾ مبتدأ وخبر محكى على مذهب الخليل أى الذين يقال فيهم ﴿أَيْهَمْ أَشَدُّ﴾. وفي موضع نصب فيعلق عنه ﴿لَنَنْزِعَنَّ﴾ على مذهب يونس، والترجيح بين هذه المذاهب مذكور في علم النحو^(٧٤). ومنها (الحمل)؛ ذكره سيبويه: "في باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل: وهذا أولى أن يحمل عليه ما قرب جواره منه"^(٧٥). وابن الوراق (ت ٣٨١هـ) في قوله: «وحملوا الكلام على المعنى»^(٧٦): وأورده المجاشعي (ت ٤٧٩هـ) في الحروف اللاحقة للأسماء كأب وأخ معترضاً على رأى الكوفيين بأنها حركات مشبعت؛ لأن ذلك إنما يجوز في الضرورة الشعرية وانتصر إلى رأى سيبويه بأنها حروف إعراب والإعراب مقدر فيه^(٧٧)، واستعمله الزمخشري^(٧٨) في شرح قوله تعالى: ﴿ءَايَتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾^(٧٩) «فإن قلت العطف على عاملين على مذهب الأخفش شديد لا مقال فيه وقد أباه سيبويه فما وجه تخريج الآية عنده؟ قلت: فيه وجهان عنده: أحدهما أن يكون على إضمار في، والذي حسنه تقدم ذكره في الآيتين قبلها ويقصده قراءة ابن مسعود^(٨٠). والثاني: أن ينتصب آيات على الاختصاص بعد انقضاء المجرور معطوفاً على ما قبله أو على التكرير ورفعها بإضمار هي». وذكر لفظ (المحمل) بقوله: "وصحة محمله على الجمع في (وفديننا بالآيينا) يريد الآباء" وضحه ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) عند الاستشهاد بالبيت:^(٨١)

قَدَرُ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى * وَأَبَى مَالِكَ ذُو الْمَجَازِ بِدَارِ

«والشاهد فيه قوله: وأبى بياء مدغمة على إعادة اللام المحذوفة. ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون أراد جمع السلامة؛ لأنهم يقولون: أب، وأبون، وأخ، وأخون؛ كما قال:

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصَوَاتُنَا * بَكَيْنٌ وَقَدَيْنَا بِالْأَيِّنَا^(٨٢)

وذكره ابن الحاجب: «ومحمول عليه.. وأولى من حمله على وجه لم يثبت مثله في كلامهم»^(٨٣).

وذكر أبو حيان الأندلسي لفظ (المحمل) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَمَا نَنْتَظِلُّ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾^(٨٤): «ويحمل ذلك القول على إضمار أى وما ينتزل جبريل إلا بأمر ربك قائلاً له: ﴿مَا بَيْنَ أَيْدِينَا﴾ أى يقول ذلك على سبيل الاستعذار في البطء عنك بأن ربك متصرف فينا ليس لنا أن نتصرف إلا بمشيئته، وإخبار أنه تعالى ليس بناسيك وإن تأخر عنك الوحي»^(٨٥).

ومنها لفظ (التقدير) ذكره المبرد (ت ٢٨٥هـ) مراراً كالذى أورده في تحليل قول عمر بن الخطاب بإحدى رسائله في القضاء إلى أبي موسى الأشعري: «آس بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك...»^(٨٦) قال: «قوله: آس بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك، يقول: سؤ بينهم، وتقديره: اجعل بعضهم أسوة بعض والتأسي من ذا أن يرى ذو البلاء من به مثل بلائه فيكون قد ساواه فيه فيسكن ذلك من وجده، قالت الخنساء:

فلولا كثرة الباكين حولي * على إخوانهم لقتلت نفسي^(٨٧)

ومما أورده: «تقول لزيد ضربت ولعمرو أكرمت والمعنى زيداً ضربت وعمراً أكرمت تقديره: إكرامى لعمرو وضربى لزيد فأجرى الفعل مجرى المصدر»^(٨٨) واعتمده الوراق؛ منه: «اليوم زيد» والتقدير: اليوم قدوم زيد. حين تكون متوقفاً قدومه^(٨٩). وقال في قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾^(٩٠) يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ^(٩١): إن قيل: أين فاعل الإطعام؟ قيل هو محذوف من الكلام للدلالة عليه. فإن قيل: فما الذى يدل عليه؟ قيل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ﴾^(٩٢) هذا خطاب للنبي (ص) دل ذلك على أن الفاعل هو المخاطب والتقدير: أو إطعام أنت يتيماً^(٩٣). (الاحتمال) و(التوجيه) و(الوجه) أورده المبرد: «لا وجه له»^(٩٤) واستعمله الوراق^(٩٥) وابن يعيش: ووجه هذه القراءة اعتقاد الوقف ساكنين فيكون الوقف كالساد مسد الحركة: قراءة نافع: محياى ومحاین، بسكون الياء^(٩٥). ومنها (الاعتقاد)، و(الحجة) وهى شائعة فى القراءات.

ومنها (حلّ) كقولهم: وحلّها أن يقال كذا. ومنها (القانون) كأن يقال: فتخرج هذه الآية على ذلك القانون^(٩٦). ومنها التأويل: أورد المبرّد؛ من أمثال العرب: «من عزّبر» وتأويله من غلب سلب. قالت الخنساء:

كأن لم يكونوا حمى يتقى * إذا الناس إذ ذاك من عزّبرا^(٩٧)

ومنه لفظ «التخريج» ذكره ابن هشام الأنصارى (ت ٧٦١هـ) في قوله: عسى زيد قائم حكاه ثعلب و«يتخرج» هذا على أنها ناقصة وأن اسمها ضمير الشأن والجملة الاسمية الخبر^(٩٨).

رابعاً: النحاة والتأويل:

يرجع التأويل في الواقع إلى تدقيق دارسيه أصول النحو وإلى ما اعتمدوه من تعمق وتحقيق في هذه الأصول التي قادتهم إلى التنظير مثل نظرية العامل والمعمول التي نعتقد بأنها وسيلة تعليمية تتوخى التلقين - أو قادتهم إلى مبحث القياس الذي فتنوا به فمدوا فيه حدوده وأنواعه، وذلك يرجع أيضاً إلى مرحلة النضج التي عرفتها بيئتهم العامة وما مروا به فيها من مناخ ثقافي ومعرفي، تبادلت فيه العلوم المزدهرة عندهم التأثير والتأثير فأسهمت كلها في بلورة هذا التدقيق العقلي والتحقيق الفكري الذي اتسمت به معارفهم وعلومهم. وقد كان النحو منها.

لقد اتخذ التأويل أداة للبحث في اللغة ولكن من منظور الاجتهاد في توضيح الذي يطرح الاحتمال في بعض مسائلها وهذا يستدعى بحث ونظر وتعمق، جعله بعضهم لا يتجاوز مجال الحديث بين المتكلم والمخاطب في إطار مقتضى الحال أو المقام أو كما يسميه بعضهم السياق الاجتماعي؛ لكن عمقه غيرهم وأراد المواءمة بين المستعمل من اللغة وبين تلك الأصول التي قننت من المسموع والمطرد من الكلام العربي أو منقوله، بينما مططه آخرون إلى آفاق التجريد والنظر في بعض قضاياها خارج سياقاتها الاستعمالية التطبيقية أو قياسها العملي.

ويبدو أن الإيغال في التدقيق، يضاف إليه تنوع المشارب المذهبية وهذا النضج العقلي الذى هو وليد البيئة الأصيلة للثقافة العربية الإسلامية وما تلاه لاحقاً من اطلاع ثابت على معارف الأمم السابقة، وما إليها من النزوع إلى الترف العقلي والتكسب وإظهار الكفاءة العقلية والمقدرة على النظر النحوى وتخريج معانى تراكيبه ومسائله قد أفاد الدرس اللغوى ولكنه خلق رصيذاً تراثياً خلافاً كبيراً وفرع الخلاف بين العلماء وعمل على استمراره بين الباحثين بعدهم وحصرت مسائل البحث فى اللغة على الجانب النظرى من النحو على حساب جانبه الاستعمالى الذى يحسن أن يبحث فى طرق الاكتساب اللغوى من خلال الأقيسة العملية للغة المبنية على قواعد تطبيقية ليست منفصلة عن أصالة الواقع البيئى ولا عن ثقافة هذه البيئة ولا عن خاصياتها المعاصرة ولا عن نماذج نصوصها الأصول.

وقد خلق هذا بعض المواقف أذى بعدد من الباحثين إلى اتخاذ رأى فى مسألة التأويل اللغوى بخاصة حين أصبح غاية من غايات الدرس النحوى فى القرن الرابع الهجرى وما بعده.

وقد دل موقف ابن مضاء القرطبى (ت ٥٩٢هـ) على أبرزها: وهو نحوى ظاهرى عاصر المذهب الظاهرى فى عهد الموحدين الذين حاولوا توجيه الناس آنئذ إلى ظاهر النص من القرآن والحديث. أراد ابن مضاء تطبيق هذا على النحو؛ لذا رد على سيبويه (ت ١٨٠هـ) رأيه بأن للألفاظ قوة فى إحداث الإعراب^(٩٩). ورد على ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) الذى أرجع العمل من الرفع والنصب والجر والجزم فى حقيقته إلى فعل المتكلم^(١٠٠). فابن مضاء يرفض أن ينسب الإعراب إلى ألفاظ بعينها؛ لأنه باطل عنده عقلاً وشرعاً ويرفض أن ينسب الإعراب إلى المتكلم لبطلانه كذلك لأنه لا يقول به سوى المعتزلة القائلين بالتفويض أو باختيار الإنسان لأفعاله؛ وذلك لأن ابن مضاء من المجبرة أيضاً القائلين بالإجبار والجبرية موازية للقدرية فهو إذن لا ينسب أى عمل اختياري للإنسان بل ينسبه إلى الله تعالى ولأجل هذا يرفض أن ينسب الإعراب إلى المتكلم لذلك يقول: «وأما مذهب أهل الحق فإن هذه

الأصوات إنما هي فعل الله تعالى وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية». (١٠١)

وقد لوحظ ذلك عند السابقين ممن قال من الكلاميين بالتوقيف في اللغة بدءاً من عبد الله بن عباس - إن لم يكن تقولاً منهم عليه - ومن حاكاه في رأيه كأبي على الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وابن فارس (ت ٣٩٥هـ) وابن جنى (ت ٣٩٢هـ) في أحد رأيه (١٠٢) بالاستناد إلى قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (١٠٣).

ومعنى هذا أن اللغة إن كانت من عند الله فهي من خلقه لذلك يقدر الله تعالى على جعلها كاملة من البداية في بنائها وإعرابها فتؤدى وظيفتها. وما يكون لها من خصائص أو أحوال فمن الله ومشيئته. ونتج عن ذلك أن الخوض في إعرابها - بحسب ابن مضاء - يجب أن يكون في إطار التوقيفية في اللغة التي تنص على أنها من عند الله (١٠٤). فما الذي ترتب على هذا؟ ترتب عليه أن الخوض في العلل والاجتهاد حرام عنده بخاصة تأويلات النحاة وتقديراتهم في الحذف الذي بحثوه في القرآن الكريم بدليل ذكره قول الرسول (ص) - إن صح: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ» فغرض الإخبار النهي وما نهى عنه فهو حرام إلا أن يدل دليل من الكتاب والسنة (١٠٥).

وبهذا أنكر العلل الثوانى والثوالت ولكنه أبقى العلل الأول قائلاً: «وما يجب أن يسقط من النحو العلل الثوانى وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قام زيد) لم رفع الفاعل؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: لم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطق به العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر، ولا فرق بين ذلك وما عرف أن شيئاً ما حرام بالنص وعلى ذلك لا يحتاج فيه إلى استنباط علة (....) إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذى هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذى يوقع العلم» (١٠٦). وهذا يقودنا في هذا المقام إلى تأثير النحو بالفقه الظاهرى الذى يتمسك كم أسلفنا بظاهر النص حين تتوفر لديهم النصوص

يستغنون عن أن يتعللوا لها، فإذا سئلوا عن علل أحكام معينة ينبغي لهم أن يقولوا: كذا نطقته به العرب^(١٠٧). ولكن هل يمكن للمرء أن يتساءل في أمر ابن مضاء وهو يسعى إلى ربط النحاة واللغويين بظاهر المادة اللغوية هل هو اعتدال من شأنه يبسط الدراسة اللغوية والنحوية أو هو عمل لم يكن إلا مجازاة للمذهب الظاهري الذي انتشر وساد في بيئته فأراد تمكين هذا المذهب إرضاء للحكام ببسط نفوذه في مجال اللغة والدراسة النحوية بدليل أنه لا يرفض العلة الأولى وإنما يرد الثواني والثالث، وهو حين يرفض العلتين الأخيرتين يقال له: أليستا شرحاً للأولى لا غير؟ ولا يجعلنا هذا نغفل كذلك كيف تناسى النحاة العوامل اللغوية وأثر الاستعمال والخصائص الصوتية في تألفها وتفاعلها، وكيف جنحوا إلى الغلو في تجريد القياس والتمحل في التقديم وتأويل ما حذف، وليس كل تقدير أو تأويل يعد غلوً وتجريداً بل لا بأس من أن يعتمد التأويل بشرط أن يبنى على الحس اللغوي وينحصر لواقع الاستعمال ويكون مرتبطاً باللغة.^(١٠٨)

وتنوعت آراء الدارسين المعاصرين بين رافض له من الأساس ومجوز بحدود وقابل له بخاصيتيه اللغويتين: الأولى المفسرة للكلام. الثانية العقلية الهادفة إلى تدقيق قواعد اللغة واتساق قوانينها.

فإذا كان الكلام المقدر مفهوماً من التركيب والسياق والحذف كان مثلاً للإيجاز فالتأويل مقبول قد يراد به التخفيف والإيجاز. أما اعتماد التراكيب أو الكلمات إقحاماً لها بقصد إثبات نظرية والبرهنة على صحة قاعدة بتمثيل ليس في الاستعمال فمرفوض وهو ما ذهب إليه بعض العلماء منهم الأستاذ إبراهيم مصطفى^(١٠٩).

غير أن محمود السعران استبعد كلية المعنى من التحليل النحوي^(١١٠)؛ لأنه يرى مهمة النحوى الاهتمام بالتركيب أو البنية الشكلية والعناية والتدقيق في التأليف الحاصل بين الأشكال والصور اللفظية وتجنب البحث في الأصول ذات المسحة العقلية التجريدية. وبهذا يمثل الفئة الثانية ويبعد خاصيتي البحث بنوعيهما: اللغوية والعقلية.

أما الاتجاه الثالث فيعتمد الآلية اللغوية التي تقصد تفسير الكلام وتنتهج الخلفية العقلية التي تريد الاتساق مع القاعدة اللغوية. لذا لا يرفض التقدير أساساً الذي أقيم عليه النحو العربي؛ لأنه اعتبار أسس عليه القدامى بحثهم للغة انطلاقاً من تعاملهم مع متكلم اللغة في الاستعانة بروايته أو اعتياده مصدرًا للمادة المدروسة ومنفذاً للتحليل وهو ما قام به النحاة العرب القدامى كالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) فإذا اعترى الجملة حذف فقد يكون الحال دالاً على هذا الحذف وحين يتولى النحوى تقديره فإنه ضرورى وبحثه هذا منصب على تركيب معين لم يخترعه وإنما استلزم تحليله كما هو، وهو مرتبط بالمعنى والسياق الذى قيل فيه. وبهذا يتأول كلاماً مستعملاً من الأعراب.^(١١١) لذا يوافق على التأويل طالما كان مرتبطاً باللغة المستعملة في الواقع، وبمعنى آخر إذا خرج الدارس اللغوى عن النظر في مدى اتساق اللغة المستعملة وبحث كيفية تأليف عناصرها وتفسيرها لغوياً إلى استعمال المادة اللغوية من أجل العمل على مطابقتها واتساقها مع قواعد جاهزة يكون هذا الدارس قد جانب هدفه. ونحن نعتقد صواب هذه النظرة لأنها تتوخى تفسير اللغة وتأويلها في إطار يراعى تحليل التركيب ضمن منظور لازم يشمل ثلاثة عناصر: المتكلم والمخاطب والسياق الاجتماعى أو كما يسميه البلاغيون مقتضى الحال أو المقام. ونحن نستحضر التجاذب الحاصل بين ثلاث نظريات في علم الدلالة يرى على أسسها العلماء وجهات نظر متباينة:

الأولى: يرى فيها بعضهم مفتاح الدلالة هو المعنى المعجمى.

الثانية: يرى فيها آخرون مفتاح الدلالة في المعنى السياقى وقت دخول اللفظ في تأليف الكلام.

الثالثة: يخالف الرأيين فيها فريق ثالث ليعدّ مفتاح الدلالة منحصراً في المقام من خلال النظر فيما يقع تداوله من لغة بين المتحاورين: المتكلم والمخاطب.^(١١٢)

وإن كان الوصفيون الغربيون لم يتطرقوا إلى التأويل لتركيزهم على الجانب الشكلى فلاّهم حاولوا إسقاط المنهج العلمى وشروطه على بحث اللغة بذاتها

ولذاتها كما لو كانت شيئاً انطلاقاً من تأثر «دى سوسيرت ١٩١٣م» بأستاذه «دوركايم» في علم الاجتماع في دراسة الظواهر الاجتماعية. ورغم تركيز التوزيعيين وعلى رأسهم «بلومفيلد ١٩٤٩م» على البنية الشكلية للغة لتوحيهم علمية البحث وإبعادهم أو رفضهم للمعطيات التي لا تخضع للملاحظة المباشرة والقياس المادى وإسقاط رائدهم بلومفيلد نظرية علم النفس السلوكى السائدة آنئذ على المنهج الوصفى اللسانى القائم على البعد الوظيفى لموقع كل عنصر لغوى بالنسبة للعنصر الآخر وتوزيعه فى السياق الكلامى معولاً على موقعيتها وتوزيعها فى سياقها المناسب بما لا يخرج عما انتهجه النحاة العرب القدماء؛ فليس هذا معناه أنه لم يهتم بالمعنى أو لأنه لا أهمية له عنده وإنما التفت إلى ذلك واعتقد عدم خضوعه للدراسة الوصفية العلمية التى تطبق على الأشياء الظاهرة الأخرى، ولأنه نظر إلى المنهج الذهنى ينظر إلى التبدل الحاصل فى السلوك الإنسانى بإرجاعها إلى عوامل غير فيزيائية مثل (الروح، الرغبة، الذهن)، وعد البحوث الدلالية والمعنوية أضعف مستوى فى الدراسة الإنسانية،^(١١٣).

ولا يفوتنا أن بلومفيلد قد تحرّى هذا الموقف الذى هو الدقة العلمية؛ لأنه يتعلق بالمبدأ التجريبي الذى عرفه مناخه الفكرى الذى تميز بالفلسفة الوضعية التى تعنى بالظواهر اليقينية ولا تخوض فى التفكير المجرد لقولها بالمرئى التجريبي، ولأنها تنزع أى صفة علمية عما سوى ذلك. وعلى هذا أرجأ بحث هذا المستوى اللغوى الدلالى إلى تطور العلوم الخاصة بها وإلى نضجها لاحقاً على الرغم من أنه رفض التأويل والتقدير؛ لأنه يراه تغييراً يقوم به الدارس اللغوى فى التركيب من شأنه يخرج من طبيعته النحوية.^(١١٤) ولما ظهر نوام تشومسكى أخذ التحليل اللغوى منحى آخر أعيدت فيه آلية التأويل اللغوى؛ لأن مشرب تشومسكى الفكرى والثقافى ارتبط بمنطلقات فلسفية سابقة ترى العقل مصدر المعرفة ومبدأها؛ فهو ينتمى إلى العقلانيين [rationaliste] مثل (أفلاطون وديكارت، وهابولت) الذين رأوا العقل أسمى من الحواس وبالتالي هو مصدر كل

معرفة - كما أسلفنا - ومستقل عن الحواس. وبأنه توجد متصورات وقضايا مسبقة تكتسب من غير حاجة إلى تجربة، يتولى العقل من خلالها تفسير معطيات التجربة. في حين رآها الوصفيون أو الوضعيون في المادة متبنين المنهج المادى أو التجريبي في وقت ظهرت وسادت فيه الفلسفة الوضعية [positivisme] التى ركزت فى الظواهر اليقينية ونفت صفة العلمية عما يخرج عنها، ورفضت كل تفكير تجريدى فى العلل المطلقة وأعطت عنايتها للمرئى الخاضع للتجربة.. وهو نزوع يرى المعرفة لا يمكن تحصيلها إلا من خلال التجربة المستشفة من الحواس. وهذا معناه عدم اعتراف بالعقل من الوصفين مقابل توجه تشومسكى الذى يراه أساس كل معرفة. (١١٥)

ولعل خير ما نذكره هنا دون فتح نوافذ الاستطراد التأصيلية ما قاله عبده الراجحى فى تأكيد مبدأ التقدير فى اللغة وعودته إلى التحليل النحوى: «وقضية العامل تقودنا إلى قضية التقدير التى لقيت نقدًا عنيفًا من الوصفين ثم عادت الآن لتكون شيئًا مقررًا ومؤكدًا فى التحليل النحوى عند التحويليين بل إنهم يرون أن هناك قواعد نظامية كلية يمكن أن تفهم على ضوءها الظواهر المشتركة فى اللغات ومنها ظواهر الحذف والزيادة وتغيير الترتيب وغير ذلك». (١١٦) وهذا ينسجم مع منطلقات التحليل والتأويل الذى اتسم به الدرس اللغوى عند النحاة العرب بل دل على استفادة العلماء المعاصرين من الرصيد اللامع فى هذا المجال الذى يحظى به التراث البحثى اللغوى العربى قديمًا وبخاصة فى «نظرية النظم» لعبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١هـ).، وهو رد كذلك على من تحاملوا على نظرية العامل وأرادوا هدم أسسها رغم ما اعترى منهجها التطبيقى من بعض التحاليل التى لا صلة لها بطبيعة الدرس اللغوى. ونحن نعتقد بأننا أمام تراث بحثى زاخر بالحقائق العلمية وثرى بالمعارف اللغوية المهمة، وهذه أصالة تساعدنا على إعادة بعث تراثنا وتجديد مناهج أسلافنا فيه وتحفزنا إلى تطوير هذه المناهج وتخطى التقليد وتأصيل أعمال البحث اللغوى فى معاصرتنا وبضرورة وعى الطرق الاستكشافية الحديثة التى

تجعلنا نعرف لغتنا العربية الحالية وكذلك تجعلنا نكشف معطيات لغتنا [القديمة] فتتعرف بعدها على حقيقة: هل الطرح التأصيلي والبحثي الذي يذكره النحاة القدامى فعلى أم هو مجانب لذلك ؟ لأنه لما كان البحث اللساني الغربى ينهل من تجارب أسلافنا البحثية ويسترشد بفضائه اللامع فى التنظير اللغوى والتحليل اللسانى؛ فإننا أولى بهذا التراث فى خبره وفهمه وإنصافه والتعامل معه فى إطار الاستكشاف العلمى المتزن الواعى الناقد المجدد المؤصل.

وعلى العموم نستخلص فى هذا الإطار دواعى التقدير غير الضرورية:

- الغلو فى تطبيق وتدقيق نظرية العامل التى تمثل فى نظرنا آلية قامت بدور مهم فى تعليم اللغة وتوضيحها.
- التقنين فى الأوجه الإعرابية التى تظهر المقدرة العقلية والبراعة النحوية أو الطرافة المعتمدة للارتزاق.

- الغلو فى التأويل لغرض مذهبى يعتقده المؤول.

- التأويل لغرض معنوى يجانب طبيعة الدرس اللغوى ويبعد عن واقعه.

- الاحتجاج للقراءات وهى فى الواقع ليست إلا لهجات أو لغات.

- التأويل من أجل أصل نحوى بدافع الصرامة فى عدم الخروج عليه.

خامساً - المحصلة:

- التأويل أصل من أصول النحو العربى إلى جانب القياس والتعليل والعامل.
- هو وسيلة من وسائل التعليل، ووسائل التعليل هى: القياس، والعامل والتأويل.

- التأويل وجه من وجوه الحقيقة، لا يعتد بالنمذجة، يكرّس الاختلاف ويعتبره مشروعاً جائزاً ويقر حرية الرأى.

- ساعدت المدارس النحوية على إشاعته وأدت النظريات اللغوية إلى كثرته وأسهمت الخلافات اللغوية والنحوية والمذهبية على تعزيز اعتياده؛ فكان بذلك أداة للتجلية والتوضيح ووسيلة بارزة للإثراء.

- عبر عن التأويل بعدة ألفاظ منها: التخريج، والحمل، والمحمل، والتقدير، والاحتمال، والتوجيه، والوجه، والاعتقاد، والحجة، وبألفاظ مثل: حلّ، القانون، يريد، والتأويل، والتخريج.

وهو أحد أركان مناهج البحث في العلوم باعتباره وسيلة من وسائل التعليل، والتعليل يدل على اليقظة، وأمانة على الانتباه العقلي الذي عرفه العرب والمسلمون من ذاك المصدر الخصب، وهو القرآن الكريم، ومما استجد حوله من العلوم الإسلامية بخاصة علم الكلام الذي كان له الأثر الواضح في الدرس اللغوي إلى جانب الفقه والتفسير.

- لم يكن التأويل عامته مرفوضاً بين الدرس اللغوي وإنما أسهم في التعليم والتوضيح اللغويين وساعد على إبراز الحقائق اللغوية ذات الصلة بالاستعمال والطبيعة اللغوية ولكن بعض المغالين جعلوا منه أداة للتكلف والغلو وإبراز المقدرة العقلية واتخاذها وسيلة للتكسب والطرافة في بعض المواقف فخرجوا به عن واقع الاستعمال، وغفلوا في بعض المواقف عن أن اللهجات ليست سوى مظهر من مظاهر التنوع في الاستعمال ما كان ليؤدي إلى ذاك التمحّل في التأويل الذي اعتمده البعض، ومع هذا؛ ألا يمكن القول بأن ما ذهبوا إليه في هذه المسائل الخلافية هو جانب من جوانب الإثراء في النحو واللغة عموماً؟

نوجز عوامل التأويل التي اعتمدت لغير ضرورة فكانت من ثم غير مقبولة كما يلي:

أولاً - نظرية العامل (المتأنية من منهج علم الكلام في البرهنة على أن وراء كل

موجود موجد، ووراء كل مسبب مسبب، أو وراء كل معلول علة وذلك عند بحث الإلهيات والاحتجاج على وحدانية الله تعالى في أن وراء كل موجود في هذا الوجود لا بد من موجد وهو الله تعالى الواحد الأحد. وبالتالي انتقلت هذه الخلفية من مجال علم الكلام إلى الدرس اللغوي عند تعليل الحركات الإعرابية باعتبارها معمولة لا بد لها من عامل.

ثانيًا - وضع القوانين للأوجه الإعرابية الهادفة إلى إبراز المقدرة العقلية والبراعة في النحو وللطرافة والتفكه أو اتخاذه وسيلة للكسب والارتزاق.

ثالثًا - التمحّل في التأويل انتصارًا للمذهب.

رابعًا - اعتماد التأويل لهدف معنوي لا يمت لواقع اللغة بصلة.

خامسًا - الاحتجاج للقراءات دون الانتباه إلى أن اختلافها تنوع في الاستعمال اللغوي لا يستدعي ذاك التمحّل والغلو.

سادسًا - التأويل من أجل تدقيق أصل نحوي.

- إن التأويل المذكور في القرآن الكريم علم إلهي؛ لأنه متعلق بالغيب الذي اختص به الله سبحانه ذاته لا يعلمه إلا هو أو من اختارهم واصطفاهم من عباده كالرسول محمد - صلى الله عليه و سلم - ويوسف الصديق والخضر - عليهما السلام.

- التأويل المتعارف عليه عند العلماء إنما هو تفسير بالرأى واجتهاد لا يخرج عما ارتآه الإنسان واعتقده؛ لذا يطلق على الاعتقاد وعلى الاجتهاد وعلى القياس؛ وعليه دأب العلماء على القول: أصحاب الرأى وهم معتمدو القياس في الفقه.

- يبنى المؤول تأويله في الدرس اللغوي على تصور نظري مسبق فيعتمد إلى

مطابقة النطق معه مفترضاً صورة نطقية ترقى به إلى قبول شكله كما هو. ولا يخرج هذا على الفروض العقلية، ويمكن إرجاع هذا إلى اعتقاد مرده أن الكلام العربي لا بد أن يكون نموذجاً إذا خالفه كلام وعارض قوانينه وضوابطه عمدوا إلى تأويل النطق أو التركيب والنص تأويلاً عقلياً ليناسب نموذجه.

الهوامش والتوضيحات

- ١- الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٧٦م، ط ١، ص ٧٥. وكذا د. محمد عيد، أصول النحو العربى، عالم الكتب، القاهرة ط ٦، ١٩٩٧م، ص ١٥٧.
- ٢- انظر ابن قيم الجوزية، مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة، اختصره الشيخ محمد بن الموصلى، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ص ١٢.
- ٣- انظر م ن، ص ١٢. والرازى محمد بن أبى بكر، مختار الصحاح، ضبط وتخريج وتعليق د. مصطفى ديب البغا، دار الهدى، الجزائر، ط ٤، ١٩٩٠ ص ٢٩. وكذا السيوطى، الإتقان فى علوم القرآن، عالم الكتب، بيروت ج ١، ص ١٧٣. و د. محمد عيد، أصول النحو العربى، عالم الكتب، القاهرة ط ٧، ١٩٩٧م، ص ١٥٥. ومحمد فريد وجدى، دائرة معارف القرن العشرين، ج ١، ص ٧٧٨. ومحمود محمد ربيع، أسرار التأويل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص ٥٣.
- ٤- البرهان فى علوم القرآن، دار الفكر، ج ٢، ص ١٥٠. والسيوطى، الإتقان فى علوم القرآن، عالم الكتب، بيروت (د.ت)، ج ٢، ص ١٧٣. وانظر د. محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٤، ١٩٨٩م، ج ١، ص ١٩ وما بعدها.
- ٥- م ن، ج ٢، ص ١٤٩.
- ٦- م ن، ج ٢، ص ١٤٨.

- ٧- انظر د. عبد الحميد بن محمد ندا جغرافية، المدخل إلى التفسير، مكتبة الزهراء، القاهرة، ط ١، ١٩٩٦م، ص ٣٥٠.
- ٨- انظر محمود محمد ربيع، أسرار التأويل، ص ٨.
- ٩- انظر السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، ج ٢، ص ١٨٠ وما بعدها. ود. محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧.
- ١٠- انظر م ن، ج ٢، ص ١٨١.
- ١١- نظر محمود محمد ربيع، أسرار التأويل، ص ٨٥ وما بعدها.
- ١٢- انظر، م ن، ص ١٥٩ وما بعدها.
- ١٣- انظر محمد فريد وجدى، دائرة معرف القرن العشرين، ج ٤، ص ١٥٥.
- ١٤- انظر د. محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ٢٤٦.
- ١٥- انظر د. بلال شمس الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين -دراسة ابستو مولوجية، الإسكندرية، ١٩٩٤م، ص ١٤١.
- ١٦- سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت (د.ت)، ج ١، ص ٤٧-٥١-٥٣.
- ١٧- ابن جنى، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية (د.ت)، ج ١، ص ٣٤.
- ١٨- م ن، ج ١، ص ١٠٠. وكذا السيوطي، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ومن معه، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م، ج ١، ص ٢٣٠.
- ١٩- السيوطي، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، ج ١، ص ٣٣١ وما بعدها.
- ٢٠- انظر د. جلال شمس الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين، ص ٣٠.
- ٢١- انظر م ن، ص ٨.
- ٢٢- الحشر: ٢٠.
- ٢٣- الأعراف: ١٨٥.

- ٢٤- فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، تقديم وتعليق د.أبو عمران الشيخ وجلول البدوي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٢م، ص ٢٤.
- ٢٥- م ن، ص ٢٤. وأحمد أمين، ضحى الإسلام، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤، ط ٧، ج ٣، ص ١-٢. و د. عبد الحليم محمود، التفكير الفلسفي في الإسلام، دار المعارف - مصر ط ٢، (د.ت)، ص ١٧٩ و ما بعدها.
- ٢٦- انظر دى بور، تاريخ الفلسفة في الإسلام، نقله إلى العربية وعلق عليه د. محمد عبد الهادي أبو ريذة، دار النهضة العربية، بيروت (د.ت)، ص ٤١-٤٢-٤٣.
- ٢٧- انظر د. على عبد الفتاح المغربي، الفرق الكلامية الإسلامية - مدخل ودراسة - ص ٤٦ وما بعدها. كذا؛ أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج ٣، ص ١ و ما بعدها
- ٢٨- انظر د. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، ط ٣، ١٩٨٦م، ص ٤١-٤٢.
- ٢٩- انظر م ن، ص ٤٦-٤٧
- ٣٠- م ن، ص ٤٨. وكذا؛ زهدى جار الله، المعتزلة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ٦، ١٩٩٠م، ص ١١٦
- ٣١- انظر م ن، ص ٤٩.
- ٣٢- طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر، ط ٢ (د.ت)، ص ١٢٥.
- ٣٣- الفهرست، ص ٩٦. والسيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ج ٢، ص ٤٠٠.
- ٣٤- انظر محمد فريد وجدى، دائرة معارف القرن العشرين، دار المعرفة، بيروت، ط ٣ (د.ت)، ج ٤، ص ١٥٦. و دى بور، تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص ٦٠.
- ٣٥- أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزى الكلبي الغرناطى (ت ٧٤١ هـ)، تقريب

الوصول إلى علم الأصول، دراسة وتحقيقه محمد على فركوس، دار التراث الإسلامي، الجزائر ط ١، ١٩٩٠م، ص ١٣٤. وكذا د. أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٣م، ص ١٦٢. وكذا بدران أبو العينين، أصول الفقه، دار المعارف مصر، ١٩٦٩م ص ٢٠٩.

٣٦- انظر د. جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين، ص ١٢.

٣٧- اختلف الدارسون في وفاته فقد نص دى بور على الجهل بتاريخ ولادته ووفاته معاً. ولكن مترجم كتابه وناقله ذكر أن الكندى (ت ٢٤٦هـ) وأن المستشرق نيللو ذكر في كتاب (تاريخ الفلك عند العرب، ص ١١٧، طبعة روما، ١٩٩١ م) أن موت الكندى هو ٢٦٠ هـ. وقال المترجم: يفهم من رسالة الكندى في ملك العرب أنه شهد الفتنة التي قتل فيها المستعين بالله سنة ٢٥٢ هـ ناقلاً ذلك عن مجلة كلية الآداب ١٩٢٣م، ص ١٤٧: دى بور، تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص ١٥٠، هامش ٤. وانظر د. عبد الحليم محمود، التفكير الفلسفي في الإسلام، ص ٢٠٦ وما بعدها.

٣٨- يعد الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) أول من أشار إلى التعليل من علماء العربية حين سئل عن تعليلاته أكانت من العرب أم من نفسه فقال: "إن العرب نطقت على سجينها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمس (...). فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت به": الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٥، ١٩٨٦م، ص ٦٥-٦٦. وقسمه الدينوري إلى علة تطرد على كلام وتنساق إلى قانون لغتهم وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. فالأولى يدخل ضمنها ما سماه الزجاجي: "العلل التعليمية" وكذلك الذى ذكره السيوطى لابن مكتوم في التذكرة. أما الثانية فلا يعرف بها كلام العرب بل تفهم فيها الحكمة منها

وأغراضها ومقاصدها وهو ما يندرج ضمن ما ذكره الزجاجي كذلك في "العلة القياسية" و"العلة الجدلية"، راجع الإيضاح في علل النحو، ص ٦٤-٦٥. والسيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق وتعليق د. أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة القاهرة، ط ١، ١٩٧٦م، ص ١١٥-١١٨. وكذا د. محمد عيد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، ط ٦، ١٩٩٧م، ص ١٢٠ وما بعدها. وقد أفرد ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) فصولاً للتعليل وأقام نظريته فيه على أساس هروب العربي في نطقه من الثقل إلى الخفة: انظر الخصائص، ج ١، ص ٤٨-٥٤-٨٧-٨٨-١٤٥-١٤٧.

وقد ثار ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) على العلل الثواني والثالث: انظر الرد على النحاة، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط ٢، ص ١٣٠. وكذا د. جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين، ص ١٢-١٣. وقد استخدم النحاة المسموع من كلام العرب ولغاتهم ليثبتوا مسائل اللغة. واعتماد التعليل على السماع مقبول في العلم الحديث؛ لأن شهادة الغير إحدى مصادر المعرفة.

ولما كانت المعرفة تنقسم باعتبار وسائلها إلى عقلية يتوصل إليها بالعقل وتجريبية يتوصل إليها بالتجربة انقسمت التعليلات تبعاً لهذا إلى تعليلات عقلية وتجريبية. العقلية تعتمد وسائل المعرفة العقلية التي هي من قبيل معرفة أن الكل أكبر من الجزء وأن النقطة أصغر جزء من المستقيم وأن وجه الشبه بين فرع وأصل يبيح نقل الحكم من الأصل إلى الفرع. وهذه معارف تحقق بالعقل وقد ضبطت وسائلها في: أولاً: الفروق العقلية التي تمثل حلولاً وتفسيرات لما يفترض الباحث من مشكلات يعلل بها ما يقع أمامه من ظواهر. إن مفسرها هنا عقل الباحث وخياله وهي فروض مؤقتة للظاهرة العلمية، ولها شروط منها: الحد من جموح الخيال -قيام الغرض على الملاحظة والتجربة إبعاداً للتكهن - التثبيت من صواب الغرض العلمي وخطئه بالتجربة الحسية؛ لأن ما لا يدخل في نطاق التجربة الحسية يتحتم إبعاده. ثانياً: القياس البرهاني: يقوم

العقل فيه باستنباط المجهول من المعلوم. قال ابن رشد: "هذا النحو من النظر دعا إليه الشرع وحث عليه، هو أتم أنواع النظر بأتم أنواع القياس وهو المسمى برهاناً". ثالثاً: القياس التمثيلي: هو أن يحكم جزء بحكم جزء آخر وهو أضعف أنواع الحجج العقلية (القياس - الاستقراء - والتمثيل والفرق بينهما)، وله أربعة أركان: جزئى - جزئى آخر - وجه يلوح - وحكم.

أما المعرفة التجريبية فتحصل من التجربة باستقراء الظواهر المختلفة. وسائلها هى: الحس والعقل معاً، الأول يلاحظ الظواهر والعقل يربط بينها. بخلاف المعرفة العقلية التى تبنى على العقل لا غير. انظر ابن رشد (ت ٥٩٥ هـ) فصل المقال، ص ٢٥. و الجرجاني (ت ٧٤٠ هـ)، التعريفات، ص ٧٤-٧٥. وأبو القاسم بن أحمد بن جزى (ت ٧٤١ هـ)، تقريب الوصول إلى علم الأصول، ص ٥٩-١٣٤-١٣٥. والإيجي عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٥٦ هـ)، الموافق فى علم الكلام، مكتبة المتنبي، القاهرة (د.ت)، ص ٣٥. ود. جلال شمس الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين، ص ٢١ وما بعدها.

٣٩- انظر ابن النديم، الفهرست، ص ١٤٩.

٤٠- يوسف: ٨٢.

٤١- الكتاب، ج ١، ص ٢١٢ (باب استعمال الفعل فى اللفظ لا المعنى لاتساعهم فى الكلام والإيجاز والاختصار)

٤٢- البقرة: ١٧٧.

٤٣- م ن، ج ١، ص ٢١٢.

٤٤- الأحقاف: ٣٥.

٤٥- البقرة: ١٨٩.

٤٦- انظر الخصائص، ج ٢، ص ٣٦٠ وما بعدها.

٤٧- لم يكن رفض ابن مضاء القرطبي للقياس والتعليل ونظرية العامل حجةً فى اللغة ووفاء للنحو - فيما يبدو - وإنما هو ظاهرى أراد هدم منهج الدرس اللغوى

الذى يمثل أداة لفهم الفقه ليكون مطابقاً للمذهب الفقهى الظاهرى الذى يبطل القياس والرأى والتعليل والمعتمد من الساسة آنئذ فى عهد يعقوب بن يوسف الذى كان متعصباً للظاهرية ضد أصحاب المذاهب والفروع: انظر د. أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب فى النحو العربى وتطبيقها على القرآن الكريم، ص ١٠٨.

٤٨- انظر ما كان بين الفرزدق و ابن أبى إسحاق حول كلمة (مجلف) من قول الفرزدق:

وَعُضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ * * مَنِ الْمَالِ إِلَّا مَسْحَتًا أَوْ مَجْلَفُ

راجع تفسير القرطبى، ج ٦، ص ١٨٣-١١١. ود. شوقى ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف القاهرة، ط ٧، (د.ت)، ص ٢٣.

٤٩- انظر م ن، ج ٦، ص ١١٩-١٢٠-١٣١-١٣٧-١٤٢.

٥٠- م ن، ج ٦، ص ٩٧-١٠٠.

٥١- المزهري فى علوم اللغة وأنواعها، ج ١، ص ٢٥٨. ود. محمد عيد، أصول النحو العربى، ص ١٥٧. ود. جلال شمس الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين، ص ١٣٧.

٥٢- أصول النحو العربى، ص ١٥٧.

٥٣- انظر د. جلال شمس الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين، ص ١٣٧-١٣٨.

٥٤- استخدم التأويل بألفاظ: التأويل اللغوى - التعليل بالصورة الإعرابية و بألفاظ دالة عليه كقولهم: حبذا لا يثنى ولا يجمع ومعناه: حب الشيء ذا، حب الشيء زيد. ومنها: قال وأراد كذا. انظر سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦ وما بعدها. ود. جلال شمس الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين، ص ١٣٩-١٤٠.

٥٥- المزهري فى علوم اللغة وأنواعها، ج ٢، ص ٤٠٠.

٥٦- أصول النحو العربى، ص ١٦٠.

- ٥٧- الكتاب، ج ١، ص ٢١٢.
- ٥٨- أصول النحو العربي، ص ١٦٠.
- ٥٩- م ن، ص ١٦٩.
- ٦٠- انظر د. أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص ١٠٧ وما بعدها.
- ٦١- انظر د. جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين، ص ١٤٣ هامش ٩ من الصفحة ذاتها.
- ٦٢- انظر أصول النحو، ص ١٥٠.
- ٦٣- انظر د. أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص ١٩٠.
- ٦٤- نوقشت الأطروحة في ١٢/١٢/٢٠٠٢م، جامعة عنابة.
- ٦٥- انظر د. نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، المركز العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٩٢م، ص ١٨٨.
- ٦٦- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٥، ١٩٨٦م، ص ٦٦.
- ٦٧- انظر إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ص ١٨٧.
- ٦٨- الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت ط ١، ج ٣، ص ١٩٨.
- ٦٩- م ن، ج ٣، ص ٢٠٠. و د. شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص ٥٥.
- ٧٠- كما هو عند د. شوقي ضيف في مقدمة كتاب: الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي. وانظر كتابه: المدارس النحوية وراجع د. محمد عيد، أصول النحو العربي، ص ١٦٩ وما بعدها.
- ٧١- انظر د. نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ص ١٩٢-١٩٣.

٧٢- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجليل، بيروت، ط١ ١٩٩١م، ج١، ص٢٥٩.

٧٣- مريم ٦٩.

٧٤- انظر أبو حيان الأندلسي (ت ٧٥٤هـ)، البحر المحيط في التفسير، طبعة جديدة بعناية الشيخ عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م، ج٧، ص٢٨٧. وانظر د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٨٤م، ص١٧ (رسالة دكتوراه ١٩٨٠-١٩٨١م من كلية دار العلوم، جامعة القاهرة).

٧٥- الكتاب ج١، ص٩١، ٨٩، ٩٢، ٣٥٣، ٣٠٦، ٢٣٣، ٩٣.

٧٦- العلل في النحو، تحقيق مها مازن المبارك، دار الفكر بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ص١٨٣، ٢٧٦، ١٩٢.

٧٧- شرح عيون الإعراب، حققه وعلق عليه د. عبد القاسم سليم، دار المعارف، ١٩٨٨م، ص٤٩، ٤٨.

٧٨- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر، ط١، ١٩٧٧، ج٣، ص٥٠٨-٥٠٩.

٧٩- الجاثية: ٠٤.

٨٠- قراءة ابن مسعود (وفي اختلاف الليل والنهار: راجع الزمخشري، الكشف، ج٣، ص٥٠٨).

٨١- قائل البيت: مؤرج السلمى، شاعر إسلامي بمعهد الدولة الأموية. انظر ابن يعيش شرح المفصل، مكتبة المتنبى، القاهرة (د.ت) ج٣، ص٣٦ وهامش ١، وانظر اعتماده لفظ «الحمل»: ج١، ص٥٤، وص٥٧.

٨٢- م ن ج٣، ص٣٧. البيت من قصيدة لزياد بن واصل السلمى يفتخر فيها بقومه وبشجاعتهم في الحروب والصبر على شدائدھا. جاء في شرح المفصل "والشاهد في قوله: (الأبينا) هو جمع الأب" ج٣، ص٣٧، هامش ١.

- ٨٣- توفي (٦٤٦هـ). الأمل في النحوية، تحقيق د. عدنان صالح مصطفى دار الثقافة بيروت، قطر ط ١، ١٩٨٦م، ص ١٩.
- ٨٤- مريم: ٦٤.
- ٨٥- البحر المحيط في التفسير، ج ٣، ص ٢٨٣.
- ٨٦- الكامل في اللغة والأدب، مؤسسة المعارف، بيروت، (د.ت)، ج ١، ص ٨-٩.
- ٨٧- م ن، ج ١، ص ٩.
- ٨٨- م ن، ج ٢، ص ٨١.
- ٨٩- انظر الوراق، العلل في النحو، ص ١٤٠، ١٣٩، ١٦٦، وكذا أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج ٧، ص ٩٩.
- ٩٠- البلد: ١٤-١٥.
- ٩١- البلد: ١٢.
- ٩٢- الكامل، ج ١، ص ٢٦، ٣٩٦، ٣٩٧.
- ٩٣- العلل في النحو، ص ١٧٤.
- ٩٤- انظر شرح المفصل، ج ٣، ص ٣٤-٣٨. وكذا د. عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ص ١٧.
- ٩٥- انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل في القرآن الكريم، ص ١٧-١٨-١٩.
- ٩٦- الكامل، ج ٢، ص ٦٦.
- ٩٧- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت ط ١، ج ١، ص ٢٥٩.
- ٩٨- انظر الكتاب، ج ١، ص ١٣ (هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية)، وص ٣٣ (باب الفاعل).
- ٩٩- انظر الخصائص، ج ١، ص ١٠٩-١١٠.
- ٢٦٨ -

- ١٠٠- انظر أحمد أمين، فجر الإسلام، ص ٢٨٦. ومحمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، ج ٣، ص ٢٦٦.
- ١٠١- ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، ص ٧٦، ٧٧.
- ١٠٢- انظر الخصائص، ج ١، ص ٤٥، ٤٧.
- ١٠٣- البقرة: ٣١.
- ١٠٤- انظر د. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٢٦٦.
- ١٠٥- انظر ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ٨١، ٨٢.
- ١٠٦- م ن، ص ١٣٠، ١٣١.
- ١٠٧- انظر د. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٢٦٩.
- ١٠٨- انظر السعيد شنوكة، التعليل النحوي في شرح ابن يعيش للمفصل (رسالة ماجستير مخطوط)، جامعة عنابة، ١٩٩٤ م، ص ٦٥ وما بعدها.
- ١٠٩- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٣٥.
- ١١٠- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار المعارف مصر، ١٩٦٢، ص ٢٢٥.
- ١١١- انظر محمود سليمان ياقوت، قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين دار المعارف، ١٩٨٥ م، ص ١٩٨.
- ١١٢- انظر د. عبد السلام المسدي العربية والإعراب، مركز النشر الجامعي، تونس، ٢٠٠٣ م ص ٦٢.
- ١١٣- انظر، *langue la l..bloomfield p,132* وكذا د. مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث مدخل طلاس دار ط ١، ١٩٨٨ م، ص ٧١. وكذا د. محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى علم اللغة، ص ٣١٤ وما بعدها. وانظر منذر عياشي، النظرية التوليدية ومناهج البحث عند شومسكي، مجلة الفكر العربي المعاصر العدد ٤٠، ممرکز الإنماء القومي، لبنان ١٩٨٦ م، ص ٣١ وما بعدها.

١١٤ - انظر م ن، ص ١٥٠.

١١٥ - انظر أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية
الجزائر، ٢٠٠٢/، ص ١٩، ٤٩، وما بعدها، وكذا ص ٢٠٤.

١١٦ - النحو العربي والدرس الحديث - بحث في المنهج - مطبعة دار نشر الثقافة -
الإسكندرية ١٩٧٧، ص ١٥١.